

ج. تخریفات الاحکام الاسلامیہ

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

۶۵۸۵

۵۳۹۵

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: تخریفات الاحکام الاسلامیہ

مؤلف: محمد باقر

موضوع: فقه

شماره ثبت کتاب: ۶۶۶۲

۵۱۷۲

بازدید شد

کتابخانه مجلس شورای ملی

۵۱۷۲

ج. نیرالکام

۸۱-
۹۵۲-۵

۶۵۸۵

کتابخانه مجلس شورای ملی

تکلیف: کتب و اسناد به نام احمدی

مؤلف: ۵۱۷۲

نوع: ۱۳۸۲

شماره ثبت کتاب: ۵۳۹۵

۵۹۹۵۴

۵۱۷۲

بسم الله الرحمن الرحيم
 فهرست مختصرة من النسخ بر كل كتاب وهو مشتمل على المحتوي في النسخ والاشياء والاشياء والاشياء
 الفاعلة الثلاثة في الالفاظ ومنها كتب الفرائض وهو مشتمل على الطلاق والطلاق والمباراة والطلاق والطلاق
 كتاب العتق وهو مشتمل على العتق والعتق والعتق والعتق وهو مشتمل على النذر والعتق والعتق والعتق
 كتاب الاضطرار وهو مشتمل على الاضطرار بالعتق والعتق والعتق والعتق وهو مشتمل على كتاب الجحالة
 الفاعلة السابعة في الاحكام ومنها كتب النفقة كتاب النفقة وهو مشتمل على بعض مسائل الصلح
 كتاب الغصب كتاب النفقة كتاب الصلح والصلح كتاب الاطعمة والاشربة
 كتاب الميراث كتاب الفضا كتاب الشهادات كتاب الحدود
 كتاب الجنابات كتاب الدواب



ارجع كتاب ٦٨٤



لكن

لما كانت هذه الكتب من كتب الفقه والدين
وكانت من كتب الفقه والدين
وكانت من كتب الفقه والدين
وكانت من كتب الفقه والدين

الجزء الثالث من تحرير الأحكام من تصنيف

الإمام الثاني من الأئمة الاثني عشر

الحسن بن علي الملقب بالمرتضى

نراه وحده

نراه وحده

نراه وحده

الله

قسم الإيعات الأحكام وهو الجزء الثالث والرابع من كتاب تحرير الأحكام الشرعية
على مذهب الإمامية من النعمان شيخنا العلامة العبد المذنب محال الدين
أبي منصور الحسين بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي رضي الله عنه

هو مع سائر أجزاء التمهيد ما أشرفه كاهن الإحسان

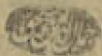
هو الذي يملك في النسخة وكل النسخة التي

كل سلك وطور محمد المدعو علم الهدى

أبي محمد محسن عفا الله عنه وأجرح

وحده وحده من الكتب

لهم المصنف





بسم الله الرحمن الرحيم الفاعلة التأثيرة في الإيقاع ^{وكتبت} كتاب الفراق

[illegible]

مع صاحب القلعة

اختلاف

الحمد لله رب العالمين

五

[illegible]

200

اوھذا وہاں

فقه مصر
المطبعة

五

المجلد الثاني

365

وَعَلَىٰ رُءُوسِهِمْ

م

ابن القطيع يقول في سنة
وكتبه في شهر ربيع الثاني
بمكة وسمي باسمه الطلاق

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

وعلى

三

[illegible]

1997

3

10

[illegible][illegible]

الف مبرور

三

بوقت مجزلة التأثيرية فان آخره وجب عليه القضاء وكذا خلف الكفر من نكاحه متى رزق ولما جئ به اوضح عند مراتب النادر
وجب ان ينجى بالولاء وعنده من ماله ولو لم يترك بيعه بالاول تركه يبقا على وجه البيع اشكال فان قلنا بتنا بقاءه وجبت الكفر والافلا
فصل في مساق الكفار ومنه فصل في اقسامه ومنه **باب في اقسامه** الكفارة اما مجزئة او غير مجزئة او كفاية او غير كفاية
من اظهر يوما من شهر رمضان مع وجوبه على غيره من وجبات التكفير وهي حق رقبه او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا وكفاية
من اظهر يوما من شهر رمضان على غيره وجب كفاية رمضان وكفاية الحنف في العهد على الاقرب وخلف في كفارة الحنف في المذبح على الصوم
فانما يصدق التكفير ان كان من كفارة العين وهي حق رقبه او اطعام عشرة مساكين او كسوتم فان عجز عن ذلك كله صام لمائة يوم متتابع
واغتربه كفاية العباد وهي حق رقبه فان عجز عن شهرين متتابعين فان لم يملك من مسكينا وكفاية في مثل الكفاية من اظهر يوما نصيبه من شهر
رمضان بعد ان زال اطعام عشرة مساكين فان عجزه لم يمام متتابعات وكفاية في اظهاره كفارة العبد المملوك والغير من كفارة الواجبات وكفاية
على كفارة مثل الخطا العظيمة النورس وهي حق رقبه وصوم شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا واضطر على ان ياتي بمرات اطعام على وجهه او
يخترع عقابا له الحق وقد سبق البحث في ذلك **باب في اقسامه** قال الشيخ رحمه الله من اذيع او من رسول او من احد الائمة عليهم السلام كان عليه
الظهار فان لم يكن عليه كفارة عين فقال انما اذيعه بالام وكفاية عليه وروى ابن بابويه قال كتب جابر بن الحنف الى العسكري يس في رجل غلبت
من اصابه رسول الله ما وجبه وكذا رتبته على علم عشرة مساكين على مسكين واحد وسفره نصف رجل وعنه الرواية **باب في اقسامه** لو جرت
احدة او شرها في المصائب قال الشيخ كان عليه كفارة قتل الخطا حق رقبه او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا مع انه اذيعه بالام
الفضل فحصل ارادة دعاء ولادة الفداء على العبد والرواية ذلك على الغير مع ضعف سندها فيقبل بالام وكفاية او يعل بقدر الكفاية لو جرت في غير المصائب
الغيرية في قتل الخطا لمصائب اطعام او جرت في الحاجة لكفاية ولو جرت بعضه في قتل الخطا لمصائب اكل او جرت بعضه في قتل الخطا لمصائب اكل
على المسك والوطنة فلا فرق الا في الجوارح لا فرق من ان الفعل كان باشر او لم يفعل على اشكال لو تمت المدة شرها في المصائب وجب عليها
كفاية عين وساق وجع الشر وسقط على اشكال والحنف في التكفير المصائب كالقرب لو حدث وجهها في انصاب وجب عليها كفاية عين ولا شغل
بستعباد الوجود بالشر ولا خلاف في عدم الرواية الا على شرط الادام واقطع الجواب من ان لو قطعت ظاهره تعني بتركه ولو قطعت خفاها
فيقتضى لم يجب عليها كفاية ولو حدث شره في روجه من سائر جهاته لم يتحقق بتركه وكفاية على الرجل بالشر والحدس والتفريق الرجل ثوبه
في الموت ولا اورد جرت وجب عليها كفاية عين وكفاية عليه بشرطه بشرطها من اذيعه بالام وكفاية وان كان انجبا لم يسفره اذيعه وفي الا
المول والسرة بالزواج اشكال اما ان يقع ما فانه روجه وكذا المقتضى رجبيا واسقط الكفاية ببقى العاشر وغيرها وكفاية على المرأة بالشرط
تلكان لم يستغفره وروى في حق الثوب اجمع او بعضه ولا يمين كون الولد المصائب او ولد الولد كان او اثنى ذكر كان او اثنى ذكر كان او اثنى ذكر كان
من مزيج امره في عطفها فاما كفاية غيره من ذيقه فانا ان اذيعه المستحب والاقرب من عدة الموت والطلاق ولا يمين كون المصائب
جميعا او باسنا ومن كونها لا لا تفصح والعدة او بعضها او اياها على اشكال ولا يمين كون المدة واحدة او اثنى ذكر كان او اثنى ذكر كان
ومقتضاها لا يمين كون احد المصائب الام او المقتضى ولا يمين كون الفرق بين المصائب او غيرها من المصائب او غيرها من المصائب او غيرها من المصائب
فصل في الدخول الاول ولو اشرى الدخول بها ففصح الاول بالضم ونقض بالفتح الجدل لم يجب عليه كفارة وكذا مواضعه او اثنى ذكر كان او اثنى ذكر كان

[illegible][illegible]

[illegible]

من الحرم

[illegible]

الدم كالماء والزلز في المحض وإن كان ذلك متوطنا بالهوام وتسل الحريرة وتل الفرق ولو لم يجد إلا نفسه قبل تطلع من خروجه وشبهه الوجع
 لوجوده في أوله وأول البول ولوجوده في الطعام الغني من ليس مضطربا لأن له وجب على الكبد بغيره لا عوز له ولو وجد في الخلق فأن طلب المالك
 في مشرب وجب دفعه ولم يخله لئلا يتعدى ولا يجب على صاحب الطعام بذلك ليرى وتكون طلال أكثر ما لوجبه وجوب الدم مع حصوله وقا لا ينبغي
 لا يجب الزيادة ولو اتسع الكبد بالأكثر من ثمن المشل على المضطرب فاله وكان دم المالك حركته والمضطرب غير زائد وكان قادر على طلبة
 فاشتره من المالك أكثر من ثمن المشل وجب عليه المسمى على قولنا لوجبه ظاهره على اقتناع الشيخ أيضا لا يمارى راء لوجوده في الطعام الغني فلا خلاف
 لكن الوجبة منه مسافة في المالك أو لا فإن مضطربا عليه ولو أوجز المالك المضطرب الطعام في استحقاق القيمة عليه سكال ولو واطا فاشتره
 بأحد من ثمن المشل كواحدة لا رافقه أو ما قال الشيخ رحمه الله لا يزداد الزيادة لا يترك في بقوله **لو وجد الميتة وطعام الميتة كان ذلك الغير**
 طعامه غير ميتة أو ميتة وقد وادعيلم على الميتة ويكون صاحب الطعام غلبا أو جاحزا وانتع من ذلك في قوى دفع المضطرب
 الميتة وإن ضعف المالك عن دفع المضطرب حتى لا يخله الميتة وحيد في حق الحريم لطعام الغير ولو كان الصيد في نوحا في أول
 من الميتة لوجبه ثم **الميتة** لا يجوز تناول مال الغير إلا إذا ذمه ويحرم عدم الأذن الأكل من الميتة الآية لا إذا عرف منه أنكره عليه يحرم
 عليه الأكل منه ولو لم يزل منه شيئا وإن لم يعلم الكراهية وجعل على الأكل ما يكره الإنسان من شر الخلق والزرع والشجر منه وإيثاره
 ويصحب الأكل غسله قبل الأكل ويعد ويبيع اليد بالحد وهو التمسع عند الشرب فإن تعددت الألوان حتى عند تناول كل واحد منها
 وإن لم يسم الله على طهره وأخرجه أجزاءه وهو جند الخواص والأكل والشرب باليمين اختيارا وكراهة باليسار لا بالضرورة وشيئان يبدأ
 صاحب الطعام بالأكل وإن كان كذا أخيرا ويسجد بنفسه يمين على يمينه ثم يوقد ويحق يمينه اليسار ويضع يمينه اليسار في الأكل أو جند الخواص
 أسلف على ثقله ووضع رجله اليمنى على اليسرى والخلق في ثقات الخبز والبدة بالصلوة أو مع اسطره يرفع اليد عن الأكل على الأكل
 والحق ويأمره الأكل على شبعه والأكل ما شيا والشرب بنفسه وأحد يمينه أن يكون بثلثة أنفاس والأكل من طعام لم يذبح إليه
 وقطع الخبز بالسكين والشرب من هروم الكوز ومن كفة والتمل حود رجان أو قصب

أقرب

لم الحرة الثالثة من كتاب المحرم في الفتاوى لا ما سيرة وصلى الله على سيدنا محمد وآله

الظاهر وقد خرج منه العبد المقتدر إلى رحمه الله الملك الطيف

أش محمد فضل الله الشرف في غلوة الأرواح

ساجد من شهر ربيع الأول الحرام

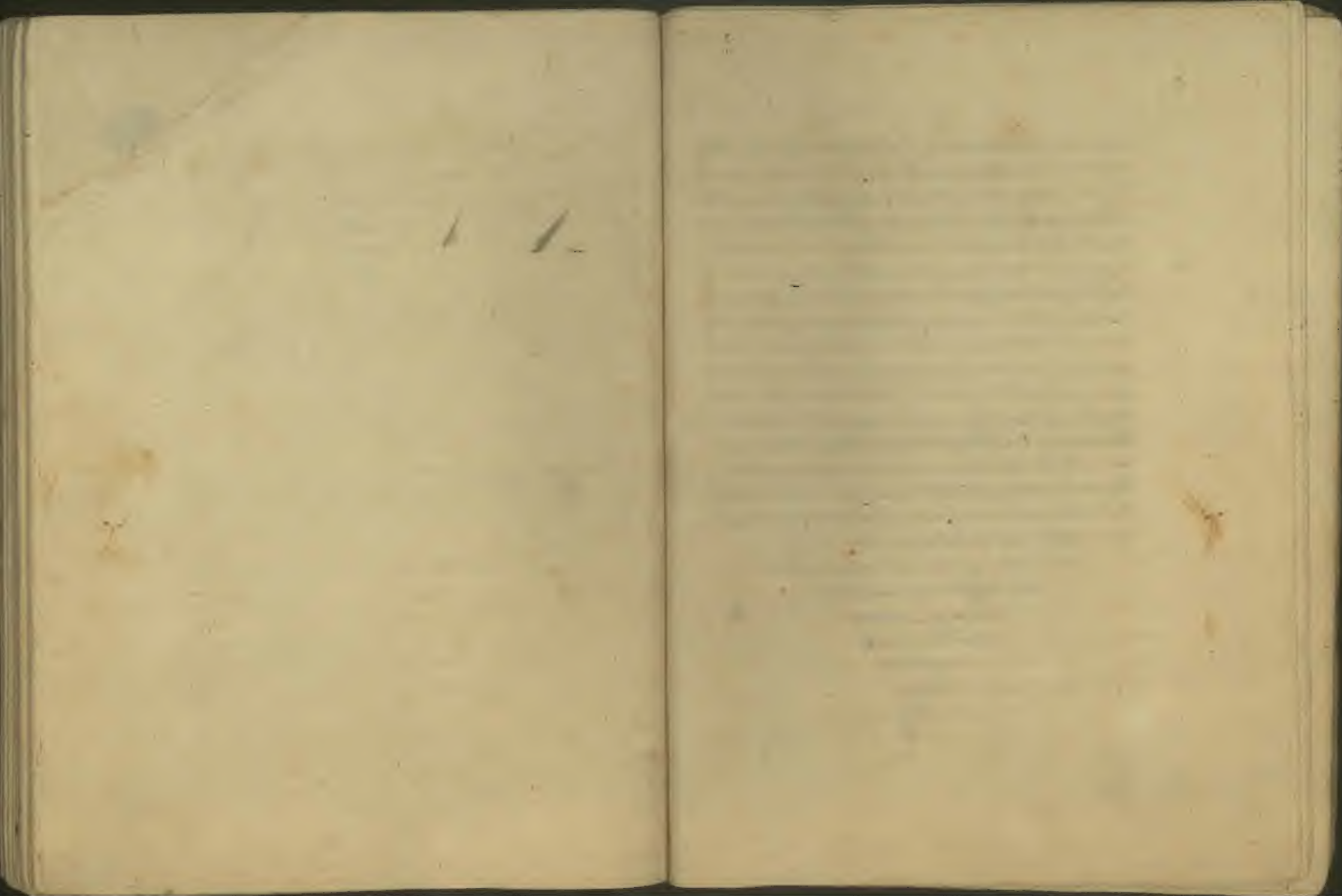
سعيد في حاشية وتعليق

في الجزء الرابع

أن شاء الله

الشيخ

١





الجزء الرابع من تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية
تصنيف الشيخ الإمام الأفطح جامع الخ
المختار في أصول الفقه والأصول
بإل المذو والحق الموقر

من المطبوعات

الطبعة الأولى

١٣٠٢

[illegible][illegible]

الزوجة والباقي الجدة ولست ذات الزوج اربع عشر لان في نسخة والباقي الجدة والاخرى اربع عشر لهما ثم قرئت بيت الزوجة
واصل تركته ثمانية واربعون ثمانية ايام وانا عشر ونحوها واربع عشر ايام والباقي الجدة في اصل القصة تسعة عشر وتسعين سنة
عشرا ايام واربعة وعشرون الزوج وتقتل الزوجة ثمانية وعشرين اياما فخذت منها تسعة والباقي في الزوج عشر لست ذات
الزوج تقتل منها تسعة اياما في الجدة واربع عشر لست الاخرى وتقتل الجدة ان قرئت موت الابن واصل تركته اياما عشر
عشر لزوجته واربع اياما وشغل الزوجة لست اياما ثم قرئت بيت لست ذات الزوج ثمانية عشر من تسعة فاما انما
تقتل اياما وسهم اياما تقتل اياما ثم قرئت بيت الاخرى فاما لست وتقتل اياما والباقي الجدة وتسعة اياما **الفصل في**
في بيان الجور اخذت من اوقيت الجور الاخر لست بالمشهور فيهم بالسب الصحيح والفاقة السب كذلك وقال القاضي رحمه الله
يعرفون بالسب الصحيح ووافاقه والاسباب الصحيحة وهو اختيار المحققين في بيان المقتدين وانه اوسع من ان يقتل
ويكن عن يمينه بخلاف الجور لا يقتل بالاسباب الصحيحة دون الفاقة والاسباب الصحيحة دون الفاقة وروى بالسب الفاسد لا يحل
من كلام محقق في نسخة السابق في اخذت من اوقيت الجور الاخر لست بالمشهور فيهم بالسب الصحيح والفاقة السب كذلك وقال القاضي رحمه الله
باصح الامران واحد لست اياما ثم قرئت بيت لست بالمشهور فيهم بالسب الصحيح والفاقة السب كذلك وقال القاضي رحمه الله
والاخذت من اوقيت الجور الاخر لست بالمشهور فيهم بالسب الصحيح والفاقة السب كذلك وقال القاضي رحمه الله
يعرفون بالسب الصحيح ووافاقه والاسباب الصحيحة وهو اختيار المحققين في بيان المقتدين وانه اوسع من ان يقتل
ويكن عن يمينه بخلاف الجور لا يقتل بالاسباب الصحيحة دون الفاقة والاسباب الصحيحة دون الفاقة وروى بالسب الفاسد لا يحل
من كلام محقق في نسخة السابق في اخذت من اوقيت الجور الاخر لست بالمشهور فيهم بالسب الصحيح والفاقة السب كذلك وقال القاضي رحمه الله
باصح الامران واحد لست اياما ثم قرئت بيت لست بالمشهور فيهم بالسب الصحيح والفاقة السب كذلك وقال القاضي رحمه الله
والاخذت من اوقيت الجور الاخر لست بالمشهور فيهم بالسب الصحيح والفاقة السب كذلك وقال القاضي رحمه الله

قال في سقطت من عشرة بنات في واحد وكلمته عشر ثم قال في سقطت منها مائة في أربعة في سقطت من مائة عشرة مائة في واحد
لذا سقطت من مائة أربع مائة في واحد **القضية** فيكون وفق السهام في الترتيب وقد نقص وفي الزيادة بقية على قوى السهام سوى الأربع
والزوجية والام مع الاخره وفي السبب الواحد في السببين فهو خلف ابوين وخلفا لابي ابوين والسادس والستة النصف والباقي في
الخاصة مع الحبيب اربا بخضرب بربع الرد في فاضل القرضه وتقسم الزكاة من الجميع ولو وجد واحد من كلا الامم اخت من الاب
لرد اربا على قوى القبولين ولو قصرت القضية فلا عمل ولا تقصر بدخل الزوجه كما لو خلفت ابوين وزوجا وبنا فلزعم الربع **الربع**
لا يكون لاسد من دخل النصف على الستة فاما الباقي وكذا لو كان بدل البيت ابنتان فاضا عدا كان النصف اطلاقا على خاصة وكما لو
خلف زوجة وابوين بنين فاضا عدا لابي ابوين والسادس والزوجة النصف واقل على البنين والنصف اقل على البنين واقل على ابوين لام واقل على
لا زوجة ولا زوجة العرم وللأخوات الثلث الباقي للاختين من قبل الاب والام ومن قبل الاب والام دخل النصف على من دون من يترتب
لام خاصه ولو خلفت زوجا واخا لابي الاب والام فاضا عدا من الام فللزوج النصف وللأخوات نصف عدا من الام
الثلث والواحد السادس والباقي في القرب بالاب اوبا ابوين يدخل النصف على من دون القرب بالام خاصة ان انقضت القضية
من غير كس طلاق لا اخت من زوج الفاضلة من البنين وكما يكون في بنين القضية من ستة وان انقضت فاما على مزيق واحد او اكثر او
ان لم يكن من بنين من الزكاة وعدهم وفي ضرب عدة رؤسهم في اصل السله فالبلغ حصة من السله كما يوين وثلاث بنات اصل القرضه
ستة لابي من سدان والاربعة لبات ولا وفق بين الاربع والستة مضرب عدة وهو ثلثه في اصل القضية يبلغ ثلثه عشر للاثبات
ستة للاثبات اربعة وان كان في من السبب والعدة وفق فاضرب الوقت من العدة لمن السبب كما يوين وستة لاثبات لابي من سدان
ستة والبنات اربعة وفق الوقت عدهن في السبب مضرب نصف عدة وهو ثلثه في اصل القضية يبلغ ثلثه عشر للاثبات في السبب
على اكثر من مزيق واحد والسادس لثبات **الاول** ان يكون في ساه على مزيق عدة رؤسهم بجزء فرد عدة كل مزيق الجزء الوقت **الاول** ان يكون
اصح **الثاني** ان يكون في ساه دون الاختلاف في فرد عدة كل مزيق الى الوقت وما لم يوافق بعضهم فكل مزيق لا يضر به ذلك في الاعدا
ان كانت افضله على ضرب احداهن في الفاضلة كما وجدوا من ابوين ومنهم من ام اصل القرضه لثلاث لا تقسم لضرب اربعة في القرضه
وهو لصا عدا من ابوين لثلاث افضلهن على ضرب الاكثر كلمه اخوة من ام وستة لابي رؤسهم ثلثه عشر ستة لاصل القرضه كما
توافق ضربت وفق اصحابها في عدة الاخر لمضرب المربع في اصل القضية كاي زوجات وستة اخوة القضية في اربعة وحصة
الزواجان تسكن عليهن وكذا حصة الاخوة ومن اربعة والستة وفق في النصف لضرب نصف احداهن في الاخرين على مضمون في ضرب
التي عرفت في القضية وان كانت الاعدا مضرب احداهن في الاخرين ضرب الجميع في اصل القضية كما هو من ام وستة لابي رؤسهم ثلثه عشر
عليهم والآخرين بين اصحابهم ولا داخل مضرب امن في حصة من الجميع مائة في اصل القضية **الفصل في الماخوذ**
الماخوذ ان يكون بعض الورثة قبل القسمة وتطلب نسخة القضية من اصل واحد فان كان ورثتان في ورثات ومن جدهم
ورثة الاول على طريق ثلثهم من الميت الاول والستة مال الميت الاول بين ابنته كما وجدنا اخوة ليت واثنين مات اخ ثم مات
اخر ثم ماتت اخت لثبات الاول والثاني والثالث والرابع على اخوين واخت اخاصا كما كان واحد منهم لم يلق سوى اخوين

[illegible][illegible]

فان ياخذ الحوت
الطير

محمّد

[illegible]

12

الحمد لله

[illegible][illegible]

ثم قلت فلما برئت مني يجب عليّ العفو
عنكم واخذت بها واخذت لها

[illegible]

فَاتَتْهُمُ الْمَوْتُ قَاعًا وَأَوْقَعُوا فِيهَا
وَقَالَ الْيَهُودُ لِمِيقَاتِهِمْ كَيْدُكُمْ

[illegible][illegible]

المطبخ

[illegible]

الارض لانه لا ينفك عن الم ولا يجره معون فحفظه يقوم في اقرب الاحوال الى البر لا ينفك بقدره عند البر ولا يعدم نفسه قول من يفتق جند
قوم والدم حار اذا لم ينقص جند الحق عليه وحفظه لانه يحس بالارض الشين وتقوم ليه المدة على الاول كما قال الجبريل بقدرته
ليته فان كانت اذ قدرت ابن عشرين نقصا ذهابا ليجتبا يسيرا وان قدرناها ابن اربعين نقصا كبيرا فقدرت ابن عشرين **ج** كما فيه
البينة فيغير من العبد قيمته لكن ان خلب يوكه الفداء دفع العبد ولا يجب القيمة والمكافاة في العبد وما ينفك البينة فيغير نصفه
وعلى هذا والامة مثل العبد الا انها تشبه بالحرة فلا يغير من الحرة فيمن الامة قيمتها وما من النصف فان نصف وحفظا فاذ بلغت
ثلث قيمتها فالاقرب رد جانيها الى النصف فليثل اصابع ثلثا عشا وقيمتها وفي اربعة خمسين **ج** لو كان القول يخشى شكنا فغيره
نصف دية ذكر ونصف دية انثى ويحل ايجاب الانثى لانهما التيقن فيالم بلغ الثلث ودية جرح الذكر وان بلغ الثلث كقطع اليد فليطش
اربعة دية بغيره سبعة وثلاثون بعيرا ونصف ويقدد بغير الذراع والرجل والاذن في **ج** الامام ومن لا وارث له وينقص في العبد
او باخذ البينة ان دفعها الى الاصاح ان يبرأ العفو ويأخذ البينة في العفو والشبهة وليس للعفو **الفصل الثالث**
في دية الجاني وفيه ك عا دية جاني المسلم اذا تمت حلفته ولم تلحق الروح ما لم يندار ذكر كان او انثى وجنين العاشر
ديرا بدينه ثمان دوا وفي رواية عشر ديتا مرد والاول والآخر والآخر عشر ديتا امره ولو كانت اسيرة فاقرب عشر ديتا مرد
على عشر ديتا بدينه ولم اقف في ذلك على اصل هذا هو المشهور عندنا وفي بعض الروايات في الجاني عرق عبدا ومعه في عرقه على سواة العن
لبية الجاني **ب** لا فرق بين الذكر والانثى قبل ان تلحق الروح بل يجب فيه ما لم يندار عن تمام حلفته وقال الشيخ في ذلك كرامة ديتا راف
الانثى حشون وليس بعقد ولو كان الرجل زانيا عن واحد في كل واحد بدينه كامله مائة دينار وكافاة على الجاني اما لو جرح الروح فغيره
دية النفس والكفاة **ج** لو ضربها فالت جينا فلو جرح الروح وجب فيه دية كاملة فان كان ذكرا فالف دينار وان كان انثى فثمانية
دينار بشرط ان تعلم حياته وسقوطه بالبنية سواء علمت حياته باستهلاكه او ارتضاعا ونفسه او عظامه او غيره لكن الامارات الدالة
على الحياة ولا يكفي كونها لا حيا لا حيا على يده ولا يشترط الاستهلاك لو علم بغيره وبمع سقوطه بالبنية وموتها بسقوط عقيد الضربة
وموتها بغيره فاما ان لم يموت او بقاء امره فالت الى بغيره ولو القتها حياة مستقرة فقتله ثمان ديتا في النقصان او الدية ما لم
يكن حياته مستقرة فالتا له الاول وعلى الثاني دية راس الميت ان قطع والآدب والدم بالنية ولو وقع جيا سالما متنا من غير الم لم يمت
لان الله اراد ان لم يمت من الجانية ولا يشترط في وجوب الدية الكاملة ان يكون سقوطه لسته أشهر فضا على بلقي ولديه جيا كانت فيه دية
وان كان دون ستم أشهر **ج** لو قت جينا لم تتم حلفته في الدية فلو كان في ذمة وفي عرق والمشهور توزيع الدية على راس الميت فليقتل في النصف
استقر لها في الرجم عشرون دينارا وان كان بعد الفها فير بلا فصل وفي العلة اربعون وفي المضطرسون وفي العظم ثمانون وفي جرح العظام
دينار حتى يستقر فاذا استقر فالدية كالمدة قال الشيخ رحمه الله في بيان ذلك كما قال ابن ادريس معناه ان النصف ثلث في الرجم
يوما فبما بعد وضعا في الرجم العشرين يوما فدينارا ثم بعد عشرين يوما لكل يوم دينار الى اربعين يوما وفي دية العلة وحفظا
والروايات لا تتعد على ذلك فان الروايات دلت على ان بين كل مرتبة واخرى اربعين يوما **ج** متفق بوضع كل واحد من العلة والمضفة
والعظم والجاني نقضا العلة وصيرورة العتامة ولله لفائدة التسليم على بطلان التفرقات السابقة بعد تعديل تصوير موضع النقصان وال

قال الشيخ في بيانه وفيه بعد **ل** لو قتل المدة فالت الجاني بها بعد العلم بجانته فالت المدة ونصف دية الذكر ونصف دية الانثى والجاني
في الرجم عشرون دينارا وان كان بعد الفها فير بلا فصل وفي العلة اربعون وفي المضطرسون وفي العظم ثمانون وفي جرح العظام
دينار حتى يستقر فاذا استقر فالدية كالمدة قال الشيخ رحمه الله في بيان ذلك كما قال ابن ادريس معناه ان النصف ثلث في الرجم
يوما فبما بعد وضعا في الرجم العشرين يوما فدينارا ثم بعد عشرين يوما لكل يوم دينار الى اربعين يوما وفي دية العلة وحفظا
والروايات لا تتعد على ذلك فان الروايات دلت على ان بين كل مرتبة واخرى اربعين يوما **ج** متفق بوضع كل واحد من العلة والمضفة
والعظم والجاني نقضا العلة وصيرورة العتامة ولله لفائدة التسليم على بطلان التفرقات السابقة بعد تعديل تصوير موضع النقصان وال

قال الشيخ في بيانه وفيه بعد **ل** لو قتل المدة فالت الجاني بها بعد العلم بجانته فالت المدة ونصف دية الذكر ونصف دية الانثى والجاني
في الرجم عشرون دينارا وان كان بعد الفها فير بلا فصل وفي العلة اربعون وفي المضطرسون وفي العظم ثمانون وفي جرح العظام
دينار حتى يستقر فاذا استقر فالدية كالمدة قال الشيخ رحمه الله في بيان ذلك كما قال ابن ادريس معناه ان النصف ثلث في الرجم
يوما فبما بعد وضعا في الرجم العشرين يوما فدينارا ثم بعد عشرين يوما لكل يوم دينار الى اربعين يوما وفي دية العلة وحفظا
والروايات لا تتعد على ذلك فان الروايات دلت على ان بين كل مرتبة واخرى اربعين يوما **ج** متفق بوضع كل واحد من العلة والمضفة
والعظم والجاني نقضا العلة وصيرورة العتامة ولله لفائدة التسليم على بطلان التفرقات السابقة بعد تعديل تصوير موضع النقصان وال

